كشفت القوة الوطنية الليبية المتحركة التابعة لرئاسة الأركان العامة للجيش الليبي عن البدء في تنفيذ المهام الموكلة لها وردع أية تشكيلات أو تنظيمات مسلحة والأفراد الخارجين عن القانون.

وأمهلت القوة جميع الأفراد والجماعات والتشكيلات المسلحة والموجودة بالمعسكرات التابعة للجيش الليبي والمقرات التابعة لمؤسسات الدولة وممتلكات أبناء وأتباع النظام السابق داخل العاصمة طرابلس الكبرى والمدن المحيطة بها، مدة أقصاها 48 ساعة لإخلاء هذه الأماكن.

ووجهت القوة الوطنية المتحركة - في بيان لها أذاعته وسائل الإعلام اليوم الأحد - تحذيرًا لكل التشكيلات من عدم التقيد بهذه الأوامر.

وأكدت أنها ستستعمل القوة عند تنفيذ مهامها، مشيرة إلى أن كل من يخالف ذلك يعرض نفسه للمساءلة القانونية، وأن أي قرار تمكين لها صدر سابقًا يعتبر لاغيًا ولا يعتد به في حالة صدور قرار آخر جديد من رئاسة الأركان العامة للجيش الوطني.

وكانت القوة الوطنية المتحركة قد تأسست بناء على قرار صادر عن المجلس الانتقالي الليبي السابق، والتي تم منح أفرادها صفة مأمور الضبط القضائي، مع استمرارهم في أعمالهم المناطة بهم إلى حين تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها وتأكيد سيطرة الدولة على مؤسساتها.

إلى ذلك أفاد الجيش الليبي أن وحدة من قواته هاجمت الأحد المقر العام لإحدى الميليشيات التي كانت تحتل منشأة عسكرية على طريق مطار طرابلس، وأفاد مراسل وكالة الأنباء الفرنسية أن رصاصًا كثيفًا أطلق في ذلك الموقع خلال نصف دقيقة صباح الأحد.

من جهة أخرى، أعلن رئيس المؤتمر الوطني العام محمد المقريف مساء السبت "حل كافة الكتائب والتشكيلات المسلحة التي لا تخضع لشرعية الدولة"، وقد احتل مئات الثوار بعد سقوط نظام معمر القذافي منشآت عسكرية ومدنية إستراتيجية للنظام السابق، ولم تفلح السلطات الجديدة في نزع أسلحة تلك المجموعات من الثوار السابقين رغم أن العديد منها انضمت إلى وزارتي الدفاع والداخلية.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 23/09/2012
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com